بحث بعنـــــــــــــــــــــوان

التجديد في النحو العربي بين علماء العربية قديما وحديثاً

مقدم إلى

مؤتمر ابن جني الدولي الأول (تطور علوم العربية بين الأصالة والحداثة)

برعاية قسم اللغة العربية / جامعة طبرق

إعداد الدكتور : إبراهيم محمد فضيل

أستاذ النحو والصرف

جامعة بنغازي / كلية الآداب والعلوم المرج

ملخص البحث

كانت الدعوة إلى تيسير النحو ومازالت الشغل الشاغل لكثير من العلماء، وإن ظلت هذه الدعوات حبيسة المكاتب والكتب ، وقد بدأها العلماء الأوائل بتأليف مختصرات ومنظومات حوت قواعد النحو في محاولة منهم لتيسير النحو، وتطورت هذه الدعوة على يد ابن مضاء القرطبي الذي عُدّت محاولته ثورة على النحو العربي ونسفاً لقواعده ، فقد دعا إلى رفض نظرية العامل ، والعلل الثواني والثوالث، وتأويلات النحاة وتخريجاتهم، وانتهت عند العلماء المحدثين فكثرت الكتب والبحوث والمؤتمرات والندوات التي تدعو إلى تيسير النحو، وظهر فعلاً من قام من النحاة بتأليف كتب راعى فيها أصحابها هذه التوصيات .

مفاتيح البحث (التجديد – التيسير – العامل – اللاتيني – الحرف).

Research Summary

The call was to facilitate the grammar and is still the concern of many scholars, although these invitations remained locked in offices and books, and began by the early scientists to synthesize the whips and systems of grammar whale in an attempt to facilitate the grammar, and developed this invitation by the son of light Curtby, And called for the rejection of the theory of the worker, and the pretexts of the second and third, and the interpretations of the grammarians and their interpretations, and ended with the modern scholars Vkkrt books and research and conferences and seminars that call for the facilitation of grammar, and actually appeared from the grammarians wrote books sponsored by these owners The recommendations of the

التجديد في النحو بين علماء العربية قديماً وحديثاً

الحمد لله رب العالمين وصل الله على محمد وعلى آله وسلم تسليما كثيراً .

أما بعد، فإذا كان النحو قد نشأ في كنف القرآن الكريم ، وبسبب اللحن فيه – فإنه سرعان ما تحول إلى علم مستقل بذاته يوجهه المنطق أكثر مما توجهه الأساليب اللغوية الصحيحة الفصيحة ؛ فكثرت التأويلات والتخريجات ، وأصبحنا نسمع عن النادر، والشاذ ، والقليل ... ، وبرز لنا في الشعر ما يسمى بالضرورة الشعرية ، وقد أثار تحوّل النحو عن المنهج الذي اُختط له ردود فعل لدى العلماء قديماً وحديثاً ، ونحن في بحثنا هذا سنحاول –بعون الله– استقصاء آراء علماء العربية الأوائل ، والمحدثين عن هذا الموضوع ، وكيف كانت نظرة كل فريق إلى مسائل النحو وأبوابه؟ وما أوجه القصور أو النقد التي لاحظوها على النحو ؟ وإلى أي مدى كانت آرائهم هذه متوافقة؟ وما الرؤية التي اعتمدوها لتجديد النحو العربي ؟ وكيف قوبلت هذه الدعوات ؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على أبرز الآراء حول تجديد النحو العربي ، وكيف يمكن الاستفادة من هذه الملاحظات أو الآراء في تأليف النحو أو صياغته بطريقة وصورة جديدة تخلصه مما يشوبه من نقد وطعن ؟

منهج البحث :

يعتمد البحث على استقصاء آراء العلماء قديماً ، وحديثاً حول هذا الموضوع ، مع تحليلها ومناقشتها للوصول إلى رؤية عامة جامعة حول هذا الموضوع .

وتم تقسيم البحث إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : آراء العلماء الأوائل في مسألة تيسير النحو، وفيه عرض لآراء العلماء الذين تناولوا أو تحدثوا عن النحو وأبوابه ، وما دار بينهم من نقاشات وحوارات حول هذا الموضوع .

المبحث الثاني: نظرية ابن مضاء القرطبي في تجديد النحو من خلال كتابه (الرد على النحاة) .

المبحث الثالث : آراء العلماء المحدثيين ، وفيه عرض لآراء العلماء المحدثين في هذا الموضوع ، مع ذكر لأبرز الكتب التي أُلِّفت في هذا المجال .

- الخاتمة ، وفيها أبرز النتائج والتوصيات .

والله تعالى نسأله العون والمدد ، وله الحمد في الأولى والآخرة

المبحث الأول : تيسير النحو عند علماء العربية الأوائل

بدأت تتشكل نواة النحو العربي بتعليقات بسيطة تمثلت في ملاحظة اللحن الذي وقع في قراءة القرآن الكريم، وتطورت هذه الملاحظات والتعليقات على أيدي بعض العلماء الذين تصدوا لهذه المهمة الجليلة فكان نتاجها أن برز إلينا عِلْمٌ جديد يقوّم الألسنة ، ويمنعها من الوقوع في اللحن، لكن سرعان ما تحوّل النحو الذي نشأ في كنف القرآن الكريم إلى عِلم مستقل تأثر بتقسيمات المناطقة، وتفريعاتهم، وحدودهم، وامتلأت كتب النحاة بالتأويلات والتعليلات والتخريجات، وتكوّنت لديهم قواعد– من خلال استقراء كلام العرب – أصبحوا ينظرون إليها على أنها هي المرجع الذي يجب أن يخضع كل كلام، أو نص له حتى ولو كان هذا النص هو القرآن الكريم الذي كان السبب في نشوء هذا العلم ، فخطّأوا قراءة قرآنية مشهورة ، ونسبوا قرّاءها إلى الجهل بالعربية (الكشاف ، الزمخشري 401/2) ولم يكن من الصعب على مَنْ خطّأ قراءة قرآنية مشهورة أن ينقد الشعراء، ويتتبعهم فيما كان يرى أنها أخطاء خالفت القياسات التي توصّلوا إليها، ولم يشفع لهؤلاء الشعراء انتسابهم إلى زمن الاحتجاج الذي حدّه العلماء ، وقد سجّلت لنا كتب التراث متابعة عبدالله بن أبي إسحاق للفرزدق في شعره، وموقف الفرزدق من هذه المتابعات(أخبار النحويين البصريين 44)، ومن قبله خطّأوا النابغة في بعض أشعاره .

ويبدو أن ملاحقة النحويين للشعراء أحدثت لدى الشعراء نوعاً من التوّجس من تلك القواعد التي اعتمدها هؤلاء النحاة ،وفي هذا الباب يُروى أن أعرابياً وقف على حلقة أبي زيد ، فظن أبوزيد أنه جاء يسأل عن مسألة في النحو ،فقال أبوزيد : سل يا أعرابي ، فقال على البديهة :

لَسْتُ لِلنَّحْوِ جِئْتُكُمْ ... لا وَلا فِيهِ أَرْغَبُ

أَنَا مَا لِي وَلامْرِئٍ ... أَبَدَ الدَّهْرِ يُضْرَبُ

خَلِّ زَيْدًا لِشَأْنِهِ ... حَيْثُ مَا شَاءَ يَذْهَبُ

وَاسْتَمِعْ قَوْلَ عَاشِقٍ ... قَدْ شَجَاهُ التَّطَرُّبُ

(نزهة الألبّاء ،الأنباري 27)

وجاء في الخصائص أن أحد الشعراء عِيب عليه بيت من الشعر فقال ممتعضاً لذلك :

مَاذَا لَقِينَا مِنَ المُسْتَعْرِبين ومِنْ ... قِيَاسِ نَحْوِهِمُ هَذَا الَّذِي ابْتَدَعُوا

إن قلت قافية بِكْرا يكون بها ... بيت خلاف الذي قاسُوه أو ذَرعوا

قالوا لَحنت وهذا ليس منتصِباً ... وذاك خَفْض وهذا ليس يرتِفع

وحرّضوا بين عبدِ الله من حُمُقٍ ... وبين زيدٍ فطال الضرب والوجع

كم بين قومٍ قد احتالوا لِمنطِقهم ... وبين قومٍ على إعرابهِم طُبِعوا

ما كُّل قوليَ مشروحا لكم فخذوا ... ما تعرِفون وما لم تعرفوا فدَعوا

لأن أرضِيَ أرض لا تُشَبُّ بها ... نارُ الَمجُوِس ولا تُبنَى بها البِيَع

(الخصائص ،ابن جني 240/1،239)

وهذه الشكوى من الشعراء تفسر لنا الواقع الذي وصل إليه النحو بعد تدخل المنطق في توجيهه ، ووضع حدوده ، وهو ما دعا أبو علي الفارسي (377ه) إلى انتقاد مذهب الرماني في مزجه بين المنطق الأرسطي والنحو العربي يقول " إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرّماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء (نزهة الألبّاء،الأنباري 234)

وجاء عن بعض أهل الأدب قولهم " كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً ، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه،

فأمّا من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرماني، وأمّا من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبوعلي الفارسي، وأمّا من نفهم جميع كلامه فأبوسعيد السيرافي(نزهة الألبّاء،النباري 234).

ويظهر لنا عامل آخر أدى إلى تعقيد النحو ومسائله ، وهذا العامل كان مقصوداً من بعض النحاة لأجل التكسُّب ، يقول الجاحظ(255ه) " قلت لأبي الحسن الأخفش : أنت أعلم الناس بالنحو فَلِمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلها ؟ وما بالنا نفهم بعضها، ولا نفهم أكثرها ؟ وما لك تقدّم بعض العويص وتُؤخّر بعض المفهوم ؟ قال : أنا رجل لا أضع كتبي هذه لله ، وليست هي من الدين ، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه ، قلّت حاجتهم إليّ فيها ... وإنما كسبت في هذا التدبير إلى التكسّب ذهبْتُ "(الحيوان، الجاحظ 68/1) .

وبسبب تعقّد مسائل النحو، وقواعده ، وكثرة التأويلات والتعليلات ظهر من يدعو من العلماء إلى تهذيب النحو ، وتخليصه مما يشوبه من هذه المسائل ، وقَصْرِه على ما يفيد المتعلم في لغته؛ لأن مثل هذه المسائل " لا يجري في المعاملات ولا يضطر إلى شيء منه(رسائل الجاحظ 38/3)، ويجب أن يُقتصر في تدريس النحو " على ما يؤدي إلى السلامة من فاحش اللحن وما زاد على ذلك فهو مشغلة عمّا هو أولى(رسائل الجاحظ 28/3).

ويدعو ابن سنان الخفاجي (466ه) إلى تخليص النحو من التعليلات يقول " إنّما يجب اتباعهم – أي النحويين – فيما يحكونه عن العرب ويروونه ... فأمّا طريقة التعليل فإن النظر إذ سلط على ما يُعلل النحويون به لم يثبت معه إلا الفذ الفرد، بل لا يثبت شيء البتة ، ولذلك كان المعيب المحصل منهم من يقول – هكذا قالت العرب – من غير زيادة على ذلك (سر الفصاحة ، ابن سنان الخفاجي 38) ، وهذه دعوة صريحة من ابن سنان بالعودة إلى الطريقة الأولى التي أُلِّف عليها النحو العربي والتي كانت تعتمد على وصف الظواهر اللغوية كما نطق بها العرب دون التدخل في تأويلها أو تعليلها .

وقد وجدت هذه الدعوات صدى لدى بعض العلماء الذين اتجهوا إلى تأليف مختصرات في النحو بعيدة عن التعقيد والتعليلات الفلسفية مع استيعابها للقواعد الكلية للنحو، فظهرت لنا مختصرات في النحو من مثل : كتاب التفاحة لأبي جعفر النحاس (333ه) والجمل في النحو للزجاجي (340ه) والمفصل للزمخشري (538ه) والتسهيل لابن مالك (769ه)، وغيرها من

المختصرات، كما ظهرت بعض المنظومات التي حاولت أن تستوعب قواعد النحوي كمنظومة ابن معطٍ، ومنظومة ابن مالك المعروفة بألفية ابن مالك .

لكن حتى هذه المختصرات التي حاول فيها العلماء تخليص النحو مما يشوبه لم تكن كافية لتيسير النحو، فالمشكلة ليست في وضع القواعد ، أو ضبطها، وإنما المشكلة الحقيقية تكمن في كيفية تطبيق هذه القواعد بصورة سليمة من قِبل المستعمل، فــ "كثير من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية والمحيطين عِلماً بتلك القوانين إذا سُئل في كتابه سطرين إلى أخيه، أو ذوي مودته ... أخطأ فيه عن الصواب وأكثر من اللحن(مقدمة ابن خلدون 385/2) .

ويرى ابن خلدون أن الطريقة المُثلى لتعلُّم النحو، وترسُّم طرق العرب في كلامها يكون " بكثرة الحفظ من كلام العرب حتى يترسّم المنوال الذي نسجوا عليه تراكيبهم فينسج هو عليه، ويتنزل بذلك منزلة من نشأ معهم(مقدمة ابن خلدون 385/2).

وقد أثنى ابن خلدون (مقدمة ابن خلدون 385،286/2) في هذا الباب على كتاب سيبويه لاشتماله على كثير من الأساليب، والاستعمالات العربية التي تجعل قارئه يخرج بحصيلة لغوية لا بأس بها تؤدي إلى تقويم لسانه ، بخلاف الكتب المتأخرة التي تأثرت بالمنطق الأرسطي حتى "أصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية، أو الجدل وبعُدت عن مناحي اللسان وملكته(مقدمة ابن خلدون 385/2).

فالمران على الأساليب العربية الفصيحة من شعر وغيره هو أحسن وسيلة تفيد المتعلّم على اكتساب الملكة الصحيحة في اللسان ، وتظل تلك القوانين وسائل للتعلُّم لكنها لا تخلق الملكة القويمة .

المبحث الثاني : تجديد النحو عند ابن مضاء القرطبي من خلال كتابه الرد على النحاة

هو أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي ، من محدثي الأندلس وفقهائها.

عاش ابن مضاء في عصرين ؛ عصر دولة المرابطين التي كانت دولة محافظة اهتمت بالمذهب المالكي، وأرست قواعده في المغرب العربي، ودولة الموحدين التي ثارت على

المذاهب بشكل عام، والمذهب المالكي بشكل خاص، واشتد أوار هذه الثورة في زمن الخليفة الثالث لدولة الموحدين يعقوب بن يوسف ، الذي جاهر صراحة بعدائه لتلك المذاهب، وأمر بحرق كتبها بعد تجريدها من القرآن الكريم، والحديث الشريف، يقول المراكشي " شهدت منها وأنا يومئذ بمدينة فاس يُؤتى منها بالأحمال فتوضع ويطلق فيها النار(المعجب،المراكشي 202) وحمل الناس على ترك الأخذ بكتب أهل الرأي، أو الخوض فيها وتوّعد على ذلك بأشد العقوبة(المعجب،المراكشي 202)، ويبيّن المراكشي هدف يعقوب بن يوسف من حرقه لهذه الكتب بقوله " وكان قصده محو مذهب مالك، وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمْل الناس على الظاهر من القرآن والحديث(المعجب،المراكشي 354 ،355).

وكان لهذه الثورة التي قادتها دولة الموحدين واشتد أوارها في زمن يعقوب بن يوسف أثرها على ابن مضاء الذي كان أحد رجالات هذه الدولة فقد كان محدثاً وفقيهاً وقاضياً ومقرباً من بلاط الموحدين، وأحد أعلام المذهب الظاهري ، وانعكس هذا التأثر بوضوح من خلال كتابه (الرد على النحاة) فقد عدّه كثير من العلماء ثورة على تراث أهل المشرق واستكمالاً لما بدأه سيده من الثورة على المذاهب الفقهية ذات المنشأ المشرقي ، ويوضح ابن مضاء – في مقدمته لهذا الكتاب – سبب تأليفه يقول " قصدي أن أحذف من النحو ما يُستغنى النحوي عنه ، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه (الرد على النحاة ، القرطبي85). . وهو يرى أن النحاة الذين وضعوا النحو لحفظ لغة القرآن الكريم قد تجاوزوا الحد المطلوب، والقدر الكافي في قواعدهم فضعفت بسبب ذلك حججهم(الرد على النحاة ، القرطبي 80).

ولم يكن ابن مضاء بدعاً في هذا المجال في الأندلس فقد هاجم ابن حزم(456ه) قبله العلل النحوية فقال " وأمّا علم النحو فإلى مقدمات محفوظة عن العرب الذين تزيد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم، وأمّا العلل ففاسدة جدًّا(التقريب لحد المنطق 187).

وممن سعى إلى تيسير النحو من علماء الأندلس ابن رشد (595ه) فقد وضع كتاباً في النحو بعنوان (الضروري في النحو) قال في مقدمته " الغرض من هذا القول أن نذكر من عِلم النحو ما هو كالضروري لمن أراد أن يتكلم على عادة العرب في كلامهم" (الضروري في النحو 97).

وانتهت هذه المحاولات عند ابن مضاء بكتابه (الرد على النحاة) الذي عدّه الكثيرون ثورة على النحو العربي ونسفاً لقواعده، وهذا الكتاب يقوم على أسس عامة لعل أبرزها دعوته إلى إلغاء نظرية العامل يقول:" فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي"(الرد على النحاة ، القرطبي85).

ويستدل على ذلك بقول ابن جني في خصائصه بعد كلامه عن العوامل اللفظية والمعنوية "إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"(الخصائص،ابن جني 109/1، 110).

ويعلل ابن مضاء سبب رفضه لنظرية العامل بقوله إنها " تؤدي إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هُجْنة العي ... وتحريف الكلام عن المقصود"(الرد على النحاة ، القرطبي88).

ويقوده رفضه لهذه النظرية إلى رفضه لتقدير العوامل المحذوفة ، ويرى أن العوامل تنقسم إلى ثلاثة أقسام : محذوف لا يتم الكلام إلا به ... ومحذوف لا حاجة إلى القول به ، وإبرازه يُعدُّ عيباً في الكلام، وقسم يؤدي إلى تغيّر نص الكلام عما كان عليه قبل الإظهار"(الرد على النحاة ، القرطبي 88 ،89).

وتقوده نظريته في إبطال العامل إلى رفضه لعدة مسائل، وأبواب في النحو، منها رفضه تقدير العوامل المحذوفة، ومتعلقات الجار والمجرور؛ لأن هذا التقدير مبنيٌّ على فكرة العامل ومتى ما تمّ إبطال نظرية "العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدّعي هذه الإضمار(الرد على النحاة ، القرطبي99).

ومن ذلك أيضاً اعتراضه على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات، والأفعال؛ لأنه لا يوجد داعٍ يدعو إلى ذلك إلا قولهم : إنه لا بد لكل فعل من فاعل(الرد على النحاة ، القرطبي103).

ويحدد موقفه من باب التنازع، والاشتغال فابن مضاء لا يرفض هذين البابين، وإنّما يعترض على المصطلحات المستعملة في هذا الباب، ويرى أن استعمال كلمة "(التعلُّق) في باب التنازع أولى من كلمة (العمل) التي تُشْعِر أن العمل هنا يعود للفظ وهو ما يرفضه و يأباه يقول:" وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول علّقت ولا أقول أُعملت"(الرد على النحاة ، القرطبي107).

وفي باب الاشتغال يرى أن المتكلم إنما يرفع، وينصب اتباعاً لكلام العرب لا بتأثير العامل (الرد على النحاة ، القرطبي121).

وخلُص في نهاية كتابه إلى رفض العلل الثواني، والثوالث، وإن كان قد ذهب إلى قبول بعض هذه العلل التي رأى أن معرفتها ضرورية لمعرفة كلام العرب، يقول:" والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب ... والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك"(الرد على النحاة ، القرطبي152)ودعا إلى إلغاء القياس، والعلل الفاسدة، وإلغاء التمارين غير العملية، وإلغاء كل ما لا يفيد نطقاً .

هذه أبرز الآراء التي حملها كتاب الرد على النحاة؛ ولأن الحكم كان مسبقاً على آراء ابن مضاء التي عُدّت مناهضة لتراث المشرق العربي؛ خصوصاً إذا علمنا أن هذا الكتاب أُلِّف في عصر دولة الموحدين التي دعت إلى التخلص من كتب الفروع، والعودة إلى الأصول، وحيث أن أغلب الكتب المؤلَّفة في هذا المجال إمّا أنها مشرقية، أو أنها تعود في أصولها إلى كتب أهل المشرق، فقد عُدّت محاولة ابن مضاء ثورة على التراث المشرقي ، وما إن انتهت دولة الموحدين حتى ضاعت معها دعوتها ، وكان ابن مضاء ومن قبله شيخه ابن حزم ضحية لهذا الانقلاب فضاعت أغلب كتبهم بالحرق والإتلاف؛ ولأن كتاب (الرد على النحاة) كان نتاج هذه الفترة كان مصيره الرفض، وعُدّ تطاولاً على أئمة النحو، وأعلامه .

لكن الناظر في الكتاب، والمنصف يرى غير ذلك، فصاحب الكتاب لم يرفض النحو، ولم يثر على علماء أهل المشرق، وإنما حاول أن يصحح بعض العيوب التي جعلت من النحو نصوصاً منطقية بعيدة عن الواقع اللغوي .

ولعل السبب في هذا الموقف الرافض لآراء ابن مضاء نابع من رفضه لنظرية العامل التي كان ومازال العلماء يرون أنها القاعدة التي بُني عليها النحو العربي وبنسفها يتم نسف النحو العربي من أسسه، لكن الرجل كما تحدّث وكما علل السبب وراء رفضه لهذه النظرية أن هذه النظرية أصبحت الشغل الشاغل لعلماء النحو وأصبح البحث عن العامل وتقديره في كل جملة، أو عبارة أهم من الحركة الإعرابية لتلك الكلمة حتى وإن كان ذلك العامل لا وجود له إلا في

التخيّل ما عقّد النحو وخرج به عن الأصول التي وُضع من أجلها ، وتحوّل النحو من وسيلة لتعلُّم اللغة العربية إلى غاية في حدّ ذاتها تُرهق المتعلم دون طائل، أو جدوى .

ومهما يكن من أمر فإن هذا الكتاب يُعدُّ محاولة جادة من صاحبه لتجديد النحو وتيسيره، والبعد به عن أواسر المنطق وحدوده، وقد وعد المؤلف – في ثنايا كتابه– بتأليف كتاب يسير وفق الخطة التي يراها لتيسير النحو؛ لكن شيئاً من ذلك لم يصل إلينا .

التجديد في النحو عند العلماء المحدثين

ظهر في العصر الحديث اتجاهان، اتجاه يدعو إلى رفض الفصحى وإحلال العامية محلها، وكان أول من دعا إلى التحول عن الكتابة باللغة العربية الفصحى إلى الكتابة بالعامية المستشرق الألماني الدكتور (ولهلم سبيتا) الذي تولّى إدارة دار الكتب المصرية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر(أجنحة المكر الثلاث ،عبدالرحمن حسن 359).

وأيده في فكرته هذه اللورد (دوفرين) فقد دعا في تقرير أعدّه عام (1882م) إلى ضرورة هجر الفصحى، وإحلال العامية محلها (أجنحة المكر الثلاث ،عبدالرحمن حسن 362) ، وتبنّى هذه الفكرة أيضاً المستشرق الألماني (كارل فورس) الذي تولى إدارة دار الكتب المصرية خلفاً للدكتور (ولهام سبيتا) (أجنحة المكر الثلاث ،عبدالرحمن حسن 362)، وجاء بعده المستشرق الإنجليزي (سِلدُون ولمور) الذي كان قاضياً بالمحاكم الأهلية بالقاهرة عام (1902م) فقد دعا إلى اتخاذ العامية لغة أدبية(أجنحة المكر الثلاث ،عبدالرحمن حسن 362)، وممن حمل لواء هذه الدعوة أيضاً من المستشرقين (بارل) و(فلوت) و(وليم ولكوكس) ويعدّ هذا الأخير أخطر من حمل لواء هذه الدعوة (أجنحة المكر الثلاث ،عبدالرحمن حسن 363).

وكان لهذه الدعوات صدى عند عدد من الكتّاب العرب منهم "لطفي السيد ، وقاسم أمين ، والخوري مارون غصن ، وسلامة موسى، وعبدالعزيز فهمي، وكانت أولى المحاولات ما كتبه لطفي السيد في مجلة الموسوعات 13 يناير 1899م "(العربية بين حماتها وخصومها، أنور الجندي77)إذ يرى أن اللغة العربية أصبحت أبعد منالاً من تعلُّم اللغات الأجنبية(العربية بين

حماتها وخصومها، أنور الجندي77) ، ويرى أن الحل للتغلب على هذه المشكلة يكون بتسكين أواخر الكلمات(العربية بين حماتها وخصومها، أنور الجندي77).

وجاء بعد لطفي السيد قاسم أمين الذي دعا هو أيضاً إلى ضرورة التخلص من الإعراب وذلك بتسكين أواخر الكلمات يقول :"لي رأيٌ في الإعراب أذكره ... وهو أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بأي عمل من العوامل ففي اللغات الأخرى يقرأ الإنسان ليفهم أما في اللغة العربية فإنه يفهم ليقرأ" (حركة تيسير النحو العربي ،يوسف حسين السحيمات 86).

ويؤكد سلامة موسى على صحة ما ذهب إليه لطفي السيد، وقاسم أمين فهو أيضاً لا يبالي "بالإعراب الذي أثبت الاختبار أنه لا فائدة منه بتاتاً" (البلاغة العصرية واللغة العربية، سلامة موسى 114).

وتطورت هذه الدعوة – على يد المستشرقينِ ماسينيون، وبنيار – لتأخذ منحىً آخر تمثلت في الدعوة إلى إحلال الحرف اللاتيني محل الحرف العربي ، وبذلك يستطيع العربي القراءة بيسر وسهولة (العربية بين حماتها وخصومها 123).

ولاقت هذه الدعوة رواجاً لدى كثير من الكتاب العرب، فسلامة موسى مثلاً خصص فصلاً من كتابه البلاغة العصرية للدعوة إلى هذا المقترح حمل عنوان (حاجتنا الحتمية إلى الحروف اللاتينية) قال فيه " نستطيع أن ندرس العلوم في لغتنا، ولكن ليس مع الحروف الحاضرة"(اللغة العربية والبلاغة العصربة ، سلامة موسى 130).

ويؤكد على ضرورة اتخاذ الحرف اللاتيني للكتابة بقوله:" واتخاذ الحروف اللاتينية ييسر لنا درس اللغات الأوربية التي ينطق بها قرابة ألف مليون إنسان"(اللغة العربية والبلاغة العصربة ، سلامة موسى 131). .

ويرى أنه لا "يمكن التأليف العلمي باللغة العربية بحروفها الحاضرة " ويذهب في دعوته هذه إلى التطرف المبني على الأهواء أكثر منه على الحقيقة العلمية يقول:" (اللغة العربية والبلاغة العصربة ، سلامة موسى 131).ومن يقل غير ذلك إما أنه ضالٌّ، وإما إنه مُضلل"(اللغة العربية والبلاغة العصربة ، سلامة موسى 131). .

وقد وافق سلامة موسى في دعوته هذه العديد من الكتاب العرب منهم على سبيل المثال عبدالعزيز فهمي الذي قدّم في 24 يناير 1944م مشروعاً إلى مجمع اللغة العربية يدعو فيه إلى اتخاذ اللاتينية لرسم الحروف العربية(العربية بين حماتها وخصومها 127) .

وممن تأثر بهذه الدعوة أيضا طه حسين الذي دعا إلى إدخال بعض الحروف اللاتينية إلى الأبجدية العربية بحجة أن ذلك يساعد على نطق بعض الألفاظ أو الأعلام الأجنبية ، ومن هؤلاء المتحمسين لهذه الفكرة أيضاً سعيد عقل الذي لم يكتف بالتنظير وإنما قام فعلاً بكتابة كتاب بالحرف اللاتيني أسماه (يارا) ولكنه فشل في إثبات ما يريد وسرعان ما عاد إلى الكتابة بالحرف العربي (التحديات التي تواجه اللغة ودرو القرآن في التصدي لها رياض محمود،وعبدالحميد القرني 25).

ويبدو أن العلماء الذين سلكوا هذا الطريق قد حادوا عن الطريق الصحيح بقصد، أو بغير قصد ، وأيًّا كان هدفهم من هذه الدعوة فقد تصدى لهم مجموعة من العلماء وبيّنوا بطلان ما ذهبوا إليه، يقول المستشرق (جويدي) "في معرض رده على سلامة موسى عندما سأله : ألا ترى أن الأساليب الكتابية القديمة غير ملائمة للنهضة المدنية، وأنه يجب تتبع الأساليب الأوربية في كتابتنا لتحسن أذواقنا – أجاب جويدي : رأيي أن اللغة العربية آية للتعبير عن الأفكار " (العربية بين حماتها وخصومها 37).

كما عارض المستشرق الإيطالي(تلينو) فكرة استبدال الحرف العربي باللاتيني يقول: "إن الحروف اللاتينية لا تصلح لكتابة اللغة العربية "(العربية بين حماتها وخصومها 125) ، ويقول:" والحقيقة أن الخط العربي حفظ للآن وحده اللغة العربية، وإن كان النطق مختلفاً من قطر إلى قطر"(العربية بين حماتها وخصومها 126).

أما عن تعدد اللهجات العامية، وتحوّل الناس من اللغة الفصحى إلى العامية ،فاللغة العربية ليست بِدعاً في هذا الجانب، يقول زكي مبارك في هذا الشأن: "وقد تفرّعت اللاتينية إلى لهجات فما الذي يمنع اللغة العربية أن تتفرع إلى لهجات"(العربية بين حماتها وخصومها 225).

ويرى إبراهيم عبدالقادر المازني "أن اللغة العامية ليست أجنبية، وإنما هي مولّدة من اللغة الفصيحة، ولا شك أن فيها ألفاظاً أجنبية كثيرة متداولة، ولكن لا شك أيضاً في أن أكثر ألفاظها

من اللغة الفصيحة، والتحريف الذي لحقها في النطق لا ينفي صحة الأصل، وإيثار الكلمة الشائعة يعدُّ تصحيحاً، وإزالة تحريفها أولى من نبذها"(العربية بين حماتها وخصومها 233).

والناظر في اللغة العامية " خصوصاً في مصر وسوريا وجزيرة العرب والعراق وتونس وطرابلس الغرب – يرى أنها – لم تبعد عن الفصيح بما تصير به لغة مستقلة فإن المواد الأصلية هي بعينها إلا ما زاد عليها وهو قليل"(العربية بين حماتها وخصومها 51).

لكن لا يعني ذلك أن نغفل الدعوات الحقيقية لتيسير النحو وتجديده التي حمل لوائها مجموعة من العلماء، والتي انطلقت من مبدأ" إن تيسير النحو يجب أن لا يمس جوهر اللغة العربية الفصيحة ، أو أي ركن من أركانه" (التطورات النحوية ، محمد خفاجي 43).

وكانت أولى المبادرات في هذا الصدد ما قامت به اللجنة المشكلة من وزارة المعارف المصرية سنة(1938م) ، وقد ضمت تلك اللجنة كلًّاً من طه حسين، وأحمد أمين، وإبراهيم مصطفى ، وعلي الجارم، ومحمد أبي بكر إبراهيم، وعبدالمجيد الشافعي، و"انتهت إلى اقتراحات عديدة من أهمها الاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلي، وجعل بعض علامات الإعراب أصلية وبعضها فرعية، وأشارت إلى أن الجملة تتكون من أساسين مسند ومسند إليه، كما ألغت الضمير المستتر وجوبا وجوازاً، ورأت أن جُل مباحث علم الصرف من مباحث فقه اللغة التي لا يحتاجها البادئ بل لا تصل إلى فهمه"(وقفات مع الباحثين ،عبدالله عبدالرحيم 29).

وفي عام 1949 صدر من المؤتمر الثقافي الأول بجامعة الدول العربية توصيات تدعو إلى تيسير النحو، وتبسيطه، مع المحافظة على جوهر اللغة وقواعدها الأساسية(وقفات مع الباحثين، عبدالله عبدالرحمن 29)، وكان نتيجة ذلك أن انبثقت عدة محاولات من أجل تيسير النحو على يد بعض الباحثين نذكر منهم : إبراهيم مصطفى ، وحفني ناصف ، وعبدالوارث مبروك سعيد ، وعلي الجارم، وأمين الخوري، وشوقي ضيف، وعبدالمتعال الصعيدي، وغيرهم.

ويعدُّ كتاب الدكتور إبراهيم مصطفى (إحياء النحو) أُولى المحاولات الرائدة في هذا المجال ، فقد صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة (1937م) وقد حاول كاتبه أن يُجمل فيه نظرته إلى النحو العربي، وذكر في مقدمة كتابه السبب الذي دفعه إلى تأليف هذا الكتاب يقول:" أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين أُصر هذا النحو، وأبدلهم

منه أصولاً سهلة يسيرة، تقرّبهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه في سبيلها"(إحياء النحو ،إبراهيم مصطفى 13)، وله رؤية خاصة إلى حركات الإعراب تعمتد على دلالة الحركة ، فالضمة علم على الإسناد ، والكسرة علم على الإضافة سواء أكانت بحرف أم بدونه، والفتحة ليست بعلم على إعراب ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة، والتنوين عنده علم على التنكير، ولك في كل عَلَمٍ ألا تنوّنه، وإنما يلحقه التنوين إذا كان له حظ من التنكير(إحياء النحو إبراهيم مصطفى15 ،16)، وهو بذلك يخالف تفصيلات العلماء في الحديث عن علل منع العَلم من الصرف، وينتقد النحاة في قصرهم النحو على الحركة الإعرابية وإهمالهم لقواعد العبارة وقوانين تأليف الكلام (إحياء النحو إبراهيم مصطفى18).

ويرى أن كتاب (المجاز) لأبي عبيدة معمر بن المثنى من الكتب الرائدة في هذا المجال فهو يتناول " ما في الجملة العربية من تقديم، أو تأخير أو حذف أو غيرها، وكان باباً من النحو جديراً أنْ يُفتح، وخطوة في درس العربية حرية أن تتبع الخطة الأولى في الكشف عن علل الإعراب"(إحياء النحو إبراهيم مصطفى 22).

ويرى أن اهتمام النحاة بكتاب سيبويه هو ما صرفهم عن الاهتمام بما أشار إليه معمر بن المثنى في كتابه، وذهب إلى رفض العلل الثواني والثوالث ، ورفض نظرية العامل يقول:" فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثراً لعامل من اللفظ؛ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام"(إحياء النحو إبراهيم مصطفى 42).

والملاحظ أن كتاب إحياء النحو هو كتاب تنظيري حاول فيه مؤلفه أن يضع خطوطاً عريضة وعامة لتيسير النحو وفق رؤيته لهذه المسألة .

وفي عام (1954م) انعقد مؤتمر المجمع وتم فيه مناقشة مقترحات مقدمة لتيسير النحو ، وتوصّل إلى ما يلي :

1- الإبقاء على التقسيم الثلاثي للكلمة .
2- الاستغناء عن الإعراب التقديري، والمحلي في الأسماء المقصورة والمنقوصة ، والمضافة إلى ياء المتكلم والأسماء المبنية .

3- إلغاء علامات الإعراب الأصلية والفرعية .

4- تتألف الجملة من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه .

5- الإبقاء على ألقاب الإعراب ، وإلغاء ألقاب البناء.

6- ليس من الضروري تقدير متعلق.

7- إلغاء ضمائر الرفع المستترة ، وهو موافق للمذهب الكوفي الذي يجوّز تقدّم الفاعل على فعله(همع الهوامع ، السيوطي 2/ 254 ، 255).

8- اعتبر ما سوي المسند والمسند إليه تكملة باستثناء التوابع بسبب اختلاف موقعها الإعرابي بين الرفع والنصب والجر(الاتجاهات التجديدية ، محمد ربيع الغامدي 284).

وقد سجّل بعض العلماء اعتراضه على بعض النقاط التي وردت في هذا المقترح ، فشوقي ضيف يرى أن "النحاة كانوا على صواب عندما صنفوا – الضمائر- إلى بارزة ومستترة ومقدرة ... لأن اللغة العربية لغة الإيجاز والحذف والعبارة الموحية"(تيسير النحو التعليمي ،شوقي ضيف42).

ورأى فريق من العلماء أن القرار الذي اتخذته اللجنة في إعراب المنصوبات – ؛ مثل : المفاعيل، والحال، والتمييز، والاستثناء الذي يقضي بالاكتفاء بذكر أغراضها مع وجوب ذكر لفظة تكملة بعدها ، فيقال : عن المفعول لأجله مثلاً : تكملة الفعل لبيان السبب ، وعن الحال في: جاء الولد مسرعاً ، تكملة للفعل لبيان المصاحبة – أكثر تعقيداً من الذي أقرّه النحاة في إعراب هذه الأمثلة وما شابهها(الاتجاهات التجديدة ،محمد ربيع 287).

وظهرت محاولات أخرى لتجديد النحو قامت على دمج أبواب النحو المتشابهة، وحذف بعض الأبواب التي الأخرى التي يمكن الاستغناء عنها(تجديد النحو ، شوقي ضيف11) ، ويمثل كتاب شوقي ضيف (تجديد النحو) أنموذجاً بارزاً على هذه المحاولات وأقام كتابه على الأسس التالية :

دعا إلى حذف باب كان وأخواتها من أبواب النحو؛ معتمداً في ذلك على المذهب الكوفي الذي يرى أن كان وأخواتها كغيرها من الأفعال اللازمة ، وأن الاسم المرفوع بعدها يعرب فاعلاً والمنصوب بعدها ليس خبراً لها ، وإنما هو حال ، وكذلك الحروف المشبّهات بليس فإن الخبر المنصوب بعدها إنما هو منصوب بنزع الخافض فلا عمل لها على ذلك ولا داعي إلى إفرادها بباب خاص ، وكذلك كاد وأخواتها فهي أفعال متعدية عند سيبويه والجملة بعدها في محل نصب

مفعول به ، أو هي منصوبة بنزع الخافض، فلا يوجد داعٍ – على كلا الرأيين – بإفرادها بباب خاص .

ويرى وجوب دمج بعض الأبواب المتشابهة مع بعض فكتب النحو تقسّم الأفعال المتعدية إلى أفعال متعدية إلى مفعول به واحد ، وأفعال متعدية إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وأفعال متعدية إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً ، وأفعال متعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وأيد رأيه هذا بما نقله السيوطي عن السهيلي قال السهيلي :" إن ظن وأخواتها بمنزلة أعطيت في أنها استعملت مع مفعوليها ابتداءً وقال " إنما حمل النحاة على القول بأن مفعوليها أصلهما مبتدأ وخبر أنهم رأوا هذه الأفعال يجوز أن تُحذف فيتكون من مفعوليها مبتدأ وخبر، وهذا باطلٌ بدليل أنك تقول (ظننتُ زيداً عمراً) ولا يجوز أن تقول (زيدٌ عمروٌ) إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع (ظننت زيداً عمراً) إذ القصد أنك ظننت زيداً عمراً نفسه لا شبه عمرو "

وبناء على هذا الرأي رأى دمج باب المفاعيل في باب واحد دون تخصيص أيًّا منها بباب منفرد سواء أكانت متعدية إلى مفعول به واحد ، أو إلى مفعولين ، أو إلى ثلاثة .

ومن الأبواب التي رأى وجوب حذفها من النحو باب (التنازع)؛ لأن أكثر ما ورد في هذا الباب هو مجرد افتراضات نحوية ، فالأسلوب ثابت عن العرب لكن ما نتج عن ذلك من خلافات في البحث عن العامل وأيهما أحق في العمل هو مجرد خلافات نحوية، لا تخدم اللغة ، ولا تزيد النحو إلا تعقيداً .

ومن ذلك أيضاً باب الاشتغال، الذي خرج فيه النحاة إلى افتراضات، وتأويلات بعيدة عن اللغة(تجديد النحو ، شوقي ضيف 11).

وبالمجمل فإن الدعوة إلى التجديد في النحو اتخذت عدة اتجاهات :

الاتجاه الأول : – قاده لطفي السيد، وقاسم أمين، وسلامة موسى ، وقد دعوا إلى التخلص من الإعراب، والاكتفاء بتسكين أواخر الكلمات ، أو إحلال العامية محلّ الفصحى ، وتطرّف بعضهم فدعا إلى كتابة العربية بالحروف اللاتينية ، وهذه الدعوة لا تقوم على أساس علمي ، ولا تهدف – كما يدّعي من تبنّها– إلى التجديد والتيسير ، وإنما تهدف إلى نسف تراث أمة ، والقضاء على هويتها ولغتها وعقيدتها.

الاتجاه الثاني : قاده مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ويبدو أن أصحاب هذا الاتجاه تأثروا بالاتجاه الاستشراقي من ناحية ، وبآراء ابن مضاء القرطبي من ناحية أخرى ، فقد أقاموا مقترحهم على تغيير بعض المسميات لبعض الأبواب بالإضافة إلى رؤيتهم في الإعراب التي اعتمدت على أساس رفض العامل؛ لكن هذه المحاولات سواء أكانت في تغيير مسميات بعض الأبواب، أو إلغاء بعضها، أو رؤيتهم الجديدة في الإعراب زادت الأمور تعقيداً، وبُعداً عن روح اللغة .

الاتجاه الثالث : قاده شوقي ضيف ، وهذا الاتجاه بناه دعاته على أسس التراث النحوي فلم يبتعدوا كثيراً عما دعا إليه، او أشار إليه علماء النحو الأوائل في دمجهم بعض أبواب النحو المتشابهة ، وحذف بعض الأبواب التي لا تخدم اللغة ، وهي تلك الأبواب القائمة في أغلبها على الافتراضات النحوية البحتة متأثرة بالمنطق أكثر من تأثرها باللغة .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلّم تسليماً كثيراً ، أما بعد .

فيمكن إجمال أبرز النتائج والتوصيات في النقاط التالية :

1- إن الدعوة إلى تيسير النحو لم تكن وليدة العصر الحاضر، وإنما كانت هناك دعوات من العلماء الأوائل لتيسير النحو للمتعلمين تمثلت في ظهور مختصرات ومنظومات حوت قواعد النحو؛ لكن سرعان ما تحوّلت هذه المختصرات والمنظومات إلى مطولات على أيدي بعض العلماء الذين قاموا بشرحها .
2- إن محاولة ابن مضاء القرطبي الأندلسي تعدُّ جريئة وجديدة في دعوته إلى إلغاء العامل ، وإلغاء العلل الثواني والثوالث التي لا تفيد درس النحو في شيء، واعتبر كثير من العلماء هذه الدعوة ثورة على النحو العربي ونسفاً لقواعده.
3- إن حركة التجديد في العصر الحديث سارت في عدة اتجاهات ، اتجاه يدعو إلى التخلي عن الإعراب والدعوة إلى العامية ، واتجاه دعا إلى كتابة العربية بالأحرف اللاتينية ليخلّص العربية من مسألة الإعراب ، وبعضهم دعا إلى إضافة بعض الأحرف اللاتينية إلى الأحرف العربية لتيسير نطق بعض المصطلحات والأسماء الأعجمية على حدّ زعمه

، واتجاه دعا إلى تغيير بعض المسميات والمصطلحات النحوية ، واستحداث طريقة جديدة للإعراب مع الدعوة إلى حذف بعض أبواب النحو ، واتجاه انطلق أصحابه من مبدأ المحافظة على التراث النحوي إلى التجديد ، وانطلقوا في محاولتهم من مبدأ الحفاظ على جوهر اللغة وقواعدها الأساسية .

ثانياً التوصيات :

لا شك أن مسألة تجديد النحو مسألة ملحة تحتاج إلى شجاعة في الطرح، وإخلاص في النوايا ، ولا بد أن نفرّق هنا بين النحو الذي يدرّس من أجل النحو ، والنحو الذي يقوّم ألسنة المستعملين ، فالنحو الأول يقوم على التنظير والتقعيد، والتأويل دون مرعاة لحقيقة اللغة، وشواهدها فالقاعدة متى ما صحت عند النحاة تعتبر هي المرجع في تصحيح الأساليب حتى وإن كانت تلك الأساليب واردة عن العرب ، ومتى ما جاء أسلوب يخالف القاعدة فلا بد من تأويل هذا المثال، أو تخريجه ليوافق القاعدة، ومن الأمثلة على ذلك قولهم لا يجوز أن يلي أداة الشرط اسما؛ لأنها تختص بالدخول على الأفعال ، لكن وردت أمثلة صحيحة من القرآن الكريم وغيره وقع فيها الاسم بعد أداة الشرط ، وبدلاً من أن يقبل النحاة هذا الأسلوب المطرد في القرآن الكريم ذهبوا إلى تأويله ليوافق قاعدتهم المفترضة ، ووافقهم من جاء بعدهم على هذا الرأي على الرغم من وجود رأي يقبل بهذه الأساليب وهو رأي الأخفش .

أما النحو الثاني فهو النحو الذي يقف عند وصف الظواهر اللغوية دون تأويل، أو تخريج، وهدفه تقويم لسان المستعمل لا مطالبته بالبحث عن إعراب كل لفظة والبحث عن علل هذا الإعراب فهدفه نطق اللفظة بصورة سليمة وإرشاد المستعمل كيف تكون حركة الكلمة هنا أو هناك.

ومن هنا نرى أنه لا بد من إعادة النظر في طريقة تدريس النحو للصفوف الدنيا على الأقل والتي يكون الهدف فيها تقويم لسان المستعمل ، مع الإكثار من الأمثلة الأدبية الراقية التي تهذّب لغة المستعمل .

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم

الباحث

المصادر :

1- أخبار النحويين البصريين، الحسن بن عبدالله السيرافي، تحقيق: طه محمد، ومحمد عبدالمنعم، مكتبة مصطفى البابي الحلبي (1373ه -1966م).

2- التعريف لحد المنطق، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان

3- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية .

4- الحيوان، أبوعثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: د. إيمان الشيخ محمد، وغريد الشيخ محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان(1436ه – 2015م).

5- رسائل الجاحظ، عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي.

6- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق: شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى (1399ه-1979م).

7- سر الفصاحة، عبدالله بن محمد بن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (1402ه- 1982م).

8- الضروري في النحو، أبو الوليد بن رشد، تحقيق ، د. منصور علي عبد السميع ، دار الصحوة، الطبعة الأولى (1431ه،2010م).

9- الكشاف، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر، اعتنى به خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة (1430ه – 2009م).

10- المعجب في تلخيص أخبار المغربن عبدالواحد المراكشي، شرحه وعنى به :صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، صيدا بيروت ، الطبعة الأولى(1426ه،2006م).

11- المقدمة ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق : عبدالله محمد الدرويش ، دار البلخي ،دمشق ، الطبعة الأولى (1425ه،2004م).

12- نزهة الألبّاء، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى (1405ه – 1985م).

13- همع الهوامع ،جلال الدين عبدالرحن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى(1418ه،1998م).

المراجع والدوريات :

1- الاتجاهات التجديدية في النحو العربي وأحكامه، أ.د: محمد ربيع الغامدي

2- أجنحة المكر الثلاث، عبدالرحمن حسن حبنكة، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثامنة (1420ه، 2000م).

3- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي ، القاهرة ، مصر (2014م).

4- البلاغة العصرية واللغة العربية ، سلامة موسى، مؤسسة هنداوي ، القاهرة ، مصر (2016م).

5- تجديد النحو، شوقي ضيف، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، الطبعة السادسة .

6- التحديات التي تواجه اللغة ودور القرآن في التصدي لها ،د. رياض محمد قاسم ،أ : عبدالحميد الفراني(2011م).

7- التطورات النحوية في اللغة العربية من البداية حتى الآن، محمد خاقني أصفهاني، نشر مجمع ذخائر إسلامي (2015م).

8- حركة تيسير النحو العربي في جهود الباحثين المصريين في العصر الحديث، يوسف حسين السحيمات، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية (2004م).

9- العربية بين حماتها وخصومها، أنور الجندي، مطبعة الرسالة .

10- تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر .

11- وقفات مع الباحثين والدارسين في تجديد النحو العربي وتيسيره قديماً وحديثاً، أ.د. عبدالله عبد الرحيم عسلان ، ملتقى دور التعليم والإعلام في تحقيق أمن اللغة العربية ، مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية.